

## علم الدلالة البنيوي

### أولاً تعريف علم الدلالة البنيوي

علم الدلالة البنيوي (**structuralist semantics**): ويرفض هذا المنهج بتأثير من دي سوسير منذ عام 1930 وما بعده المنحى الذري (atomistic approach) في التحليل الذي أتبعه فقه اللغة التاريخي واتَّجه إلى منهج نظامي (systemic approach) يكون أساس التحليل الدلالي فيه علاقات المعاني بعضها ببعض. ويدخل ضمن هذا المنهج نظرية الحقول المعجمية (lexical field theory) وعلم الدلالة العلائقي (relational semantics) وتحليل المكونات (componential analysis).

المنحى الذري (atomistic approach): في علم اللسانيات هو النهج الذي اعتمده فقه اللغة التاريخي، حيث يُحلل الكلمات كوحدات منفصلة ذات معانٍ ثابتة ومستقلة، مرتبطة بالمرجع الخارجي أو التطور التاريخي دون النظر إلى ترابطها داخل النظام اللغوي. خصائصه الرئيسية

يرى كل كلمة كذرة أساسية تحمل معنىً جوهرياً مستقلاً، معتمداً على التحليل التاريخي أو الإشارة إلى الواقع الخارجي لفهم الدلالة.

يُقابل هذا المنهج بالمنهج النظامي البنيوي الذي أدخله سوسير، والذي يرفضه لأنه يتجاهل العلاقات الداخلية بين المعاني داخل اللغة ككل.

### أمثلة تطبيقية

في دراسة كلمة "حيوان"، يركز المنحى الذري على تعريفها بالإشارة إلى كائنات حية خارجياً، بينما يدرس البنيوي علاقتها بكلمات مثل "نبات" أو "إنسان" داخل الحقل الدلالي.

نشأ **علم الدلالة البنيوي** من التوازي في التحليل بين كُليّ من الدال والمدلول.

وبالنسبة إلى اللسانيات البنيوية، فإنّ قوانين المعنى محتواة في قوانين العلامة. وتتسم

وحدات المعنى، تماماً مثل وحدات العلامة، بسمتي الاختلافية والتقابلية، فكما أنّ الصوتم

ليس له وجود مادي ثابت، ولا يمكن تعريفه إلا في تقابله مع غيره من الصوتم، فإنّ المعنى

ليس سوى اختلاف ضمن نسق معجمي، وما نسميه معنى الكلمة يتكوّن من كل ما يدور

حول" هذه الكلمة. والعلامة المعجمية ليست معنى آخر سوى مكانها في النسق الذي ينضوي

تحتّه وهنا نضرب مثل التقسيم اللساني للألوان، في مختلف اللغات الطبيعية. من هنا، فإن

المعنى هو شكل وليس جوهرًا ذهنيًا أو اجتماعيًا. والطريقة التي يؤدي بها المعنى نفسيًا أو في وضعية تخاطبية ما، ليست أساسية، مثلما أنّ تحقيق الصوتم صوتيًا ليس أمرًا أساسيًا. وفيما يتعلق بالعلاقات الزمنية، تدخل وحدات المعنى، مثل وحدات التمثيل الصوتي في ضربين من الصلات: صلات تزامن في المقطع الحاضر نفسه، وصلات تعاقب بين حالة نظام وحالة تالية لها. وهذا القانون ذو أهمية بالغة من حيث تطبيقه على إنجازات لغوية أكثر تعقيدًا، أعني النصوص.

علم الدلالة البنوي الجديد (neostucturalist semantics): وتحت هذا العنوان نجتمع مجموعة مختلفة من المناهج المعاصرة التي تستفيد من الأنواع الرئيسة لعلم الدلالة البنوي، ولكن بأسلوب يميّز الفترة التي تلت الفترة التوليدية. وتستند هذه النظريات إلى أفكار بنيوية كالوصف العلائقي (relational) أو التفكيكي (decompositional) للبنية الدلالية، لكنهم يفعلون ذلك مع اهتمام خاص بمسائل يثيرها الباحثون في علم الدلالة التوليدية كإمكانية الوصول إلى صيغ شكلية أو إلى حدود دقيقة بين المعنى اللغوي والمعرفة بمعناها الواسع.

## ثانياً: الأصول النظرية

لا بد للمرء عند الكلام عن الأصول النظرية للاتجاهات البنوية في اللسانيات من أن يبدأ بسوسير. فهو الذي وضع هذه الأصول، وهو الذي دشن عصرًا جديدًا للدراسات اللغوية. وقد أخذ عنه معظم اللسانيين أو تأثر به.

ولبيان ذلك، نُوجز هذه الأصول في ثلاثة مبادئ:

1- لقد كانت اللسانيات التاريخية تقوم على جمع الوقائع اللغوية لدراستها. غير أنّ سوسير لم يسر في هذا الاتجاه. فتركه مفضلاً عليه الإدلاء بأفكار نظرية تتعلّق بمادة " اللسان " من جهة، وبالمنهج الذي يمكن أن يُستخدَم في دراستها من جهة أخرى.

ولقد دلّت الأفكار التي جاء بها أنّه سار بالدرس اللساني نحو تقدّمه العلمي. فبدل الاكتفاء بالوقوف على الوقائع اللسانية، نجد أنه قد مضى إلى إنشاء وجهة نظر عن الوقائع التي تشكّل مادة الدرس اللساني. وإنّه لمن أجل ذلك، وتنفيذاً لهذا الغرض، أعدّ إطاراً عاماً، تتحوّل فيه الوقائع من وجودها المتعيّن إلى وجود تصبح فيه موضوعاً نظرياً. ولقد نجد من المبادئ المعروفة عنه بهذا الخصوص قوله إنّ وجهة النظر هي التي تبديع المادة " (1).

2- ومن الأصول التي وضعها سوسير، نجد تأكيده على ضرورة استقلالية اللسانيات بوصفها علماً. ولكي يكون ذلك كذلك، فقد حدّد ما يجب أن تكون اللسانيات عليه.

ورأى أنّ كل تفكير لساني مطالب لكي يصبح تفكيراً علمياً، أن يستنهض متصوراته من داخل المادة المدروسة. كما أن عليه وبالطريقة نفسها، أن يؤسّس مناهجه التي يستخدمها في تحليله الخاص (2). وإلا يكن ذلك فإن أي تفكير لن يرقى إلى مستوى العلم. ومن هنا، نجد أن سوسير قد سعى في تفكيره النظري إلى ضمان استقلال اللسانيات علماً، ووضعها في مصاف العلوم الأخرى. ولما كان له ذلك، رأينا أن اللسانيات قد تجرّدت من أن تكون تبعاً لغيرها في حصولها منشأ، ونهضت بنفسها في دراستها منهجاً. وكان من نتائج هذا التوجّه أن أحدث سوسير بلسانياته العلمية قطيعة معرفية مع الأسس والمبادئ التي قامت عليها الدراسات التاريخية والتطورية للغة.

3- لقد حدّد سوسير ميدان الدرس اللساني، ورأى أنّه يتمثل في كل ظواهر اللسان في كلّ اللغات، وفي كلّ الأزمنة، وبوساطة كلّ الأشكال التعبيرية. ولما كان هذا هو التوجّه، فقد جعل من اللسانيات **درساً وصفيّاً، أي يدرس الجمل المنجزة فقط ويحلّل بُناها.**

**ب- السمات الفارقة للسانيات البنيوية:**

لقد استفادت، إذن، كل المدارس البنيوية من الأصول التي وضعها سوسير. ومع أنه يمكن أن نقسم هذه المدارس إلى مرحلتين تعبران عن توجهين متباينين للدراسات البنيوية، إلا أننا نستطيع، على الرغم من ذلك، أن نقف على بعض السمات المشتركة بينها، والتي تميزها من سواها. وما كان ذلك كذلك إلا لأنّ المنطلقات الأساسية لدى كل المدارس اللسانية كانت إما واحدة، أو متقاربة. فلقد نظرت اللسانيات البنيوية إلى اللغة من خلال بعدها الآني السانكروني. فاهتمت نتيجة لذلك **بالبنية والنسق**. إلا أن بعضها ذهب **مذهباً توزيعياً**. وقد كان هذا في المرحلة الأولى للسانيات البنيوية، وهي المرحلة التي سنقف عندها هنا. وسنترك إلى فقرة تالية قواعد تشومسكي التي ذهبت **مذهباً توليدياً**، مع أنها تشترك مع اللسانيات البنيوية ومدارسها في السمات التي سنذكر بعضها منها:

**1- اللغة:**

تتظر اللسانيات البنيوية إلى اللغة بوصفها نسقاً من الإشارات. وإنّ التحليل عندها لا يقوم على تتبع الظواهر اللغوية عبر التاريخ، ولكنه يقوم على البحث عن العلاقات التي تربط العناصر اللغوية داخل النسق.

أما ما يتعلق بمفهوم اللسانيات البنيوية عن اللسان، فإنها ترى أنه ينقسم إلى قسمين: **القسم الأول**، ويتضمن اللغة. وترى اللسانيات البنيوية أنّها تمثّل النظام كما تمثّل الجانب الاجتماعي للسان.

**القسم الثاني**، ويتضمن الكلام. وترى اللسانيات البنيوية أنه يمثل الأداء، كما يمثل الجانب الفردي للسان.

## 2- الإشارة:

لم تكن اللسانيات البنيوية لتتظر إلى اللغة بوصفها مدوّنة أو قائمة من الألفاظ التي تتناسب مع الأشياء. فالإشارة اللسانية، بالنسبة إليها، لا تتصل مباشرة بموضوعات العالم الخارجي الذي تحيل إليه. ذلك لأن اللغة كما يرى سوسير " لا توجد بين اسم وشيء ولكن بين مفهوم وصورة سمعية " (3). وهو ما يسمى الأثر النفسي للصوت المادي. ولذا يجب أن نلاحظ أن اللغة في اللسانيات البنيوية تتكون من وحدات خطية لا تعطي نفسها مباشرة. وما كان ذلك كذلك إلا لأن اللغة تتمثل لمكلمها كتلة غير منقسمة وعليه أن يقوم بتجزئتها. ومن هنا فقد كانت اللغة تمثل بالنسبة إلى سوسير " سمة غريبة ومدهشة ". هذه السمة تتجلى في كونها لا تقدّم كينونات يمكن ملاحظتها مباشرة من غير أن نشك بالأخرى في وجودها " (4).

وإذا جئنا إلى الإشارة نفسها، فنجد أنها تتكون من " دال " يمثل الصورة السمعية، أي الصوت و" مدلول " يمثل المفهوم، أي المعنى. وهكذا نجد أنّ اللسانيات البنيوية تستبعد من دائرة دراستها الشيء الذي يمثل " المرجع " ولا تعتد بوجوده. ويمكننا بناء على ما تقدم، أن نقف على ثلاث سمات للإشارة اللسانية:

- **السمة الأولى:** إنّ من أولى سمات الإشارة اللسانية كونها قسرية. وإنها لتكون كذلك لأن العلاقة فيها بين الدال والمدلول غير مبرّرة. فإذا نظرنا إلى الدال " شجرة " الذي تسجّله الحروف المكتوبة، فلن نجد أي شيء فيه يربطه بالمتصور " شجرة " ارتباط العلة بالمعلول ذلك لأن المدلول نفسه يستطيع في لغة أخرى أن يتمثل في دال آخر.

- **السمة الثانية:** إنّ الإشارة اللسانية إشارة خطية. ولقد يعني هذا، كما يرى سوسير، أنها تغطي امتداداً يسير في بعد واحد ويكون قابلاً للقياس. وهي إذا كانت كذلك، فإنها تمثل خطأ لا يقع خارج الزمان ولكنه يجري فيه.

- **السمة الثالثة:** تتضمن الإشارة اللسانية بعداً اجتماعياً به تصبح دالة. فالقسرية فيها لا تستند إلى اختيار فردي للمتكلم، ولكن إلى تواضع اجتماعي يتم في الأغوار البعيدة للحياة الاجتماعية، وقد لا يعلم عنه أحد شيئاً. ولولا أنها كانت ذات سمة اجتماعية، لما أمكن لعملية الاتصال بين المتكلمين أن تكون ممكنة، ولذهب إذن كل متكلم بداله مذهباً منفرداً وحمله معنى منفرداً، ولصار الاتصال الإنساني مستحيلًا.

### 3- النسق والآنية:

تتعلق كل اتجاهات اللسانيات البنوية في دراسة اللغة من مبدأ سوسير القائل إن " كل لغة هي نسق لا يعترف إلا بنظامه الخاص " (5). ولقد ذهب سوسير، انسجاماً مع رؤيته فكرياً ومنهجاً، إلى دراسة اللغة من خلال نسقها.

ورأى أنه لا بد لكي ينفذ إلى هذا، من تثبيت النسق في الآنية ودراسة الوقائع اللغوية تحت أشكالها السّاكنة. ولقد تابعت المدارس البنوية سوسير في هذا الأمر. وقام معظمها بتحليل علاقات الإشارات داخل النسق بدلاً من تحليل هذه العلاقات عبر الزمن. وبهذا صارت دراسة الإشارات تعني النظر إلى وجودها المشترك زمنياً (سانكرونى) وليس النظر إلى وجودها المتتابع زمانياً (دياكرونى).

### انقلاب في المفاهيم

انطلق البنويون الداليون من مبدأ سوسير الذي عرضناه آنفاً في البحث اللغوي. هذا المبدأ الذي يقول إنّ " اللّغة نَسَقٌ لا يَعْتَرِفُ إلا بِنِظامه الخاص ". ولقد أدّى اتّخاذ هذا المبدأ منطلقاً إلى حدوث انقلاب كبير في البحث الدالي الغربي كلّهُ. ولكنّه، على الرغم من ذلك، لم يُحدث قطيعة معرفية تامة مع البحث الدالي السابق عليه، والذي كان قائماً في الدراسات الدالية التاريخية.

### ثالثاً: أنماط علم الدلالة البنوي

ما المقصود بعلم الدلالة البنوي من الناحية العملية؟ بالبحث في المواقف النظرية والمناهج الوصفية التي اهتمت بدراسة المفهوم البنوي للمعنى، يمكننا التمييز بين ثلاثة فروع لعلم الدلالة

البنوي، وهي: نظرية الحقول المعجمية، وتحليل مكونات المعنى، وعلم الدلالة العلائقي. وسنقدم نبذة مختصرة عن هذه الفروع الثلاثة في هذا الجزء؛ لأننا سنتطرق لها بالتفصيل في الأجزاء التالية من هذا الفصل.

#### رابعاً: المعنى في علم الدلالة البنوي

لقد كان النَّظَرُ إلى المعنى قبل البنيوية، يقوم على ثلاثة أسس:

1. **المعنى حقيقة تُلَازِمُ الكلمات.** وإنَّ هذا ليعني أنَّ اللَّفْظَ إذ يملك حقيقته، فإنَّه يُحيل المعنى الملازم له إلى ملكية خاصة. وإذ ذاك يتواشجان، فلا يفارق المعنى لفظه ولا يفارق اللفظ ملكيته.

2. **إنَّ معنى الجُملة يأتي من اجتماع الكَلِمات الحاملة لحقائقها فيها.** ولقد يعني هذا أن المعرفة التي تقدِّمها الجملة على شكل معلومة، أو خبر، أو فكرة، إنما تكون اجتماعاً لعدد من المعاني الجزئية التي يكون اجتماعها معرفة أعم، ومعلومة أشمل، وخبراً أكمل، وفكرة نهائية.

3. **أمَّا عن أصل المعنى، وقصده، وغايته، فذلك أمرٌ يقوم في العقل الإنساني،** وتعبّر عنه ممارسة هذا العقل لنشاطه في الحياة الإنسانية.

ومن هنا، فقد استعاضت الدلالات البنيوية عن مفهوم اجتماع الكلمات في تكوين معنى الجملة بمفهوم العلاقة بين الكلمات في تكوين معنى الجملة. ولقد طوّر هذا الأمر مفهوم المعنى نفسه. فلم يعد مما تملكه الكلمة وتساهم فيه باجتماعها مع غيرها. في تكوين معنى الجملة، ولكنه صار تلك العلاقة التي ترتبط بها الكلمة مع غيرها من الكلمات داخل بنية الجملة. وبهذا حلَّت ثلاثة مفاهيم جديدة محلَّ المفاهيم القديمة. وإننا لنراها كما يلي:

1. لقد حلَّ مفهوم النَّسَق محلَّ مفهوم التجميع.

2. وحلَّ مفهوم المعنى المُحدَث في الأنية الزمنية للكلام محلَّ مفهوم المعنى المتطوّر في الزمانية التعااقبية.

3. وحلَّ مفهوم العلاقة بين الكلمات محلَّ مفهوم الملكية الذي يجعل المعنى حقيقة مُلازمة للكلمات.

ليتسنى لنا أن نفهم التغير الجذري الذي أحدثته المقاربة البنوية في مجال علم الدلالة المعجمي فهما تاما، يجب أولا أن نفهم عددا من الخصائص العامة للبنوية. والفكرة الأساسية هي أن اللغة يجب أن ننظر إليها على أنها نظام وليست بحرا واسعا من الكلمات وحسب. فاللغات الطبيعية أنظمة رمزية لها خصائص ومبادئ، وهذه الخصائص والمبادئ هي بالضبط التي تحدّد الكيفية التي تعمل بها العلامة اللغوية على أنها علامة sign. وحتى نوضح هذه الفكرة وتبعاتها لنلق نظرة على المقارنة بين اللغة ولعبة الشطرنج التي وصفها دو سوسير المؤسس للبنوية (١٩١٦: ١٢٥-٧).

إنّ قيمة أي قطعة في لعبة الشطرنج تخضع تماما للعرف والاصطلاح. ولا يمكن فهم أي حركة نحرك بها بيدقا أو رخا بالنظر إلى القطع نفسها، وإنما حسب قواعد اللعبة المتعارف عليها. وكذلك لا يمكن لنا عموما أن نستنتج معاني الكلمات من خلال أشكالها في اللغات الطبيعية. وبالرغم من أن الكلمات المركبة أو التي تحاكي الأصوات الطبيعية يمكن أن نعتبرها أمثلة تناقض هذه الفكرة، فإنّ شكل المفردة اللغوية عموما اعتباطي خالص. وهذه السمة الاعتباطية للعلامة هي ما يحمل اللغوي على وصف اللغة بأنها نظام اعتباطي أو اصطلاحي من القواعد واللغات اصطلاحية شأنها في ذلك شأن الممارسات الاجتماعية كأصول اللياقة: فهي لا تنشأ من خلال مباحثات واضحة بين فرد وآخر، ولا هي نتيجة لقرار ديموقراطي، وإنما تنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل، ويتم تعديلها إن دعت الحاجة استجابة للظروف المتغيرة.

وإذا عرفنا أنّ من طبيعة اللغة أن تكون نظاما رمزيا مستقلا عرفا، فإنّ هذا إذن هو المنظور الذي يتعيّن على اللغوي أن يتبناه ووصف قواعد لعبة الشطرنج طريقة كافية ووافية لوصف اللعبة نفسها، ولا نحتاج إلي أن نستدعي أي عوامل تقع خارج منظومة القواعد نفسها كحالة اللاعبين الذهنية أو المكانة الاجتماعية للعبة الشطرنج مثلا مقارنة بلعبة الداما لنشرح كيف تسير اللعبة. وليس مستحيلا بالطبع أن ندرس العوامل الخارجية كالنشأة التاريخية لشكل قطع الشطرنج أو درجة الإبداع التي ينظم بها اللاعبون لعبهم. بيد أن هذه الجوانب لا تلامس جوهر اللعبة، أي قواعدها. وبالمثل يجب على اللغوي - في المقام الأول - أن يصف اللغة الطبيعية بصفتها نظاما رمزيا مستقلا. ولأنّ هذا الوصف لا يحتاج إلى اللجوء إلي عوامل خارج إطار النظام الرمزي نفسه، فإنّ اللغويات في حد ذاتها يمكن اعتبارها علما مستقلا: إذ لا تستعير منهجيتها من العلوم الأخرى، بل هي علم مستقل بذاته.

أضف إلى ذلك أنّ صورة لعبة الشطرنج توضح لنا كيف يمكن لنا أن ندرس العلامات اللغوية. فلا يمكن لنا تحديد قيمة قطعة مفردة في لعبة الشطرنج إلا من خلال مجموعة القواعد

ككل. والقيمة الوظيفية للبيدق تتضمن الإشارة إلى القيمة الوظيفية للقطع الأخرى: فحقيقة أن البيدق لا يمكن أن يتحرك في العادة إلا مربعا واحدا على رقعة الشطرنج في كل مرة يحدّد أهمية البيدق مقارنة بالقطع الأخرى التي لها أن تتحرك مسافات أطول. ولكن كون البيدق يستطيع أن يتحرك باتجاه قطري مائل على اللّوح يعوّض عن محدودية حركته، لأن عددا من القطع الأخرى لا يمكن لها أن تتحرك قطريا. إذن باختصار لا نستطيع أن نقدر قيمة البيدق إلا مقارنة بالإمكانات المتاحة للقطع الأخرى المختلفة. والشيء نفسه ينطبق على النظام اللغوي: فكوننا نستطيع وصف العلامة اللغوية على أنها جزء من ذلك النظام يعني أننا نحدد خصائص العلامة ضمن النظام من خلال علاقاتها بالعلامات الأخرى في ذلك النظام.

ولكن ما تبعات تبني مثل هذه الرؤية للغة؟ يمكن أن نصف النتيجة من ناحيتين: إحداهما إيجابية والأخرى سلبية. فمن الناحية السلبية نجد أن **النموذج البنيوي الجديد** يرفض بعض المبادئ المهمة التي يقوم عليها علم الدلالة فقه اللغوي التاريخي: فلماذا يختلف كثيرا عما أتى قبل ذلك؟ أما من الناحية الإيجابية، فإنه يقدّم طرقا جديدة لتحليل المعجم: كيف يمكن بالضبط أن تصف علم دلالة اللغة الطبيعية بأنه بنية؟

وإذا كان من الممكن أن نخلط بين زاويتي النظر النسقية والتاريخية، فإنّ **التحليل البنيوي للمعنى** يجب أن يتميّز عن الدراسة التاريخية لأصوله وتطوره، وإذا كان صحيحا أن نفهم عموما نظاما ما قبل أن نفهم كيف يتغيّر جزءا فجزءا أو في كليته، فإنّ للتحليل النظامي - مع ذلك - أولوية على التحليل التاريخي.

وينتج عن هذا القانون أن **النظام اللساني نظام مغلق**، حيث إنّ كلّ الصلات ذات تعلق داخلي، وهذا القانون ذو أهمية قصوى بالنسبة إلى مفهوم المعنى. فأن نتكلم عن معنى كلمة أو جملة أو نص، ما دمنا في حدود المدلول المتعلّق بالمدال، فلا يقتضي ذلك إحالة اللغة على أي شيء خارج عنها؛ فلا يوجد تعال (transcendence) ضمن تصوّر للمعنى مشتق من قوانين المحايثة (immanence) التي تتحكم في أنظمة العلامات. فلا نعني بالمعنى شيئا آخر سوى صلات التوزيع بين علامات من الجنس نفسه وصلات الترتاب بين علامات ذات رتب مختلفة. ويمكننا حتى أن نقرّر تسمية علاقات التوزيع إلى المستوى نفسه شكلا، وأن تحتفظ بلفظ المعنى لصلات الإدماج بين وحدات ذات رتب مختلفة. ولكن

هذا التمييز بين الشكل والمعنى، لا يُغير شيئاً في الجوهر، إذا علمنا أنّ المعنى، بالنسبة إلى التحليل البنيوي للمعنى، ليس شيئاً يجذب اللغة إلى خارجها أو يعلّقها بأشياء غير لغوية.

هذا التمييز هو نتاج دقيق لتعريف للعلامة، حيث صلة التعالي للشيء قد تم تبنيتها لصالح صلة الدال بالمدلول المحاثة بشكل كلي للعلامة نفسها. وفي الوقت نفسه، تجعل هذه الضرورة اللسان موضوعاً متجانساً علمياً، بما أنّ كل عناصر المشكل تقع داخل حدود وضعها المنهج اللساني نفسه.

**فالمعنى هو الصلة الداخلية للنص**، كما يقول بول ريكور. ولعل للمطابقة بين المعنى والمدلول يمكن أن تخضع هي نفسها للمساءلة. ألا يمكن لنا أن نفترض في الواقع أن مفهوم المعنى لا يمكن اختزاله بحال من الأحوال في المدلول؛ أي في قسيم الدال، ولكنه سمة مميّزة للجملة بما هي وحدة كلامية؟

وهذا **الافتراض** الذي أطلقه ريكور يقتضي أنّ العلامة والمعنى ليسا مجرد قسيمين مترابطين، مثل الدال والمدلول، بل هما ينتميان إلى حقلين نظريين متميزين، يقومان على مبادئ متميّزة ويتطلبان أوصافاً مختلفة.

ويبقى سؤال المعنى مطروحاً في سياق حوار جدلي بين علم الدلالة (**sémantique**) وما يقتضيه منهجه من انغلاق داخل سور اللغة، وبين الدلائلية (**semiotique**) وما يقتضيه منهجها من انفتاح على العالم. وبعيدا عن الإقصاء المتبادل، يرى ريكور أنّ هاتين الرؤيتين تتكاملان؛ إذ لا قيمة لتفسير لا يعنى بالتحضير لتأويل ما، أي لطريقة جديدة في النظر إلى الأشياء في كنف النص. وبالمقابل، فلا قيمة لتأويل لا يقوم بعودة صبورة نحو الدلالية العميقة التي لا يستتبطها إلا تفسير بنيوي جاد.

## المعنى في اللسانيات البنيوية:

إنّ الحديث عن المعنى في اللسانيات البنيوية يسوقنا إلى الحديث عن المعنى في كل من البنيوية الأوروبية بزعامة فرديناند دي سوسير والبنيوية الأمريكية بزعامة بلومفيلد. نشأ علم الدلالة البنيوي من التوازي في التحليل بين كل من الدال والمدلول، وقد برز ذلك بشكل واضح من خلال المؤلف الشهير للغوي السويسري فرديناند دي سوسير محاضرات في اللسانيات العامة، فبالنسبة إلى اللسانيات البنيوية فإنّ قوانين المعنى محتواة في قوانين العلامة. حيث لا يتسنى لنا فهم معنى العلامة اللغوية إلا إذا تم فهم العلاقة الرابطة بين الجوهر المزدوج، ونعني هنا الدال والمدلول، وفي هذا الإطار فإنّ الدال اللغوي لا يمكن بحال من الأحوال أن يحيلنا على الشيء الذي يعنيه في العالم الخارجي مباشرة، وإنّما مروراً بالمدلول أو المحتوى الذهني الذي يرجعنا إلى الشيء الذي تشير إليه العلامة اللسانية. فمفهوم الدال منحصر مباشرة في مدلوله ولا يمكن له أن يحيلنا إلى معناه في الواقع إلا بالرجوع إليه، والشيء الذي يعنيه الدال في العالم الخارجي يسمّى المرجع (Réfèrent) المتعلق بمدلول العلامة.

أي إن «النظام اللساني هو نظام مغلق صلته ذات تعلق داخلي فلا نعني بالمعنى شيئاً آخر سوى صلته التوزيع بين علامات من الجنس نفسه وصلات الترتيب بين علامات ذات رتب مختلفة». أما فيما يتعلق بالعلاقات الزمنية التي تربط بين الوحدات اللغوية فإنّ وحدات المعنى تتسم بسمتي الاختلافية والتقابلية فكما أن الصوتم ليس له وجود مادي ثابت، ولا يمكن تعريفه إلا في تقابله مع غيره من الصوتم، فإنّ المعنى ليس سوى اختلاف ضمن نسق معجمي، وما نسميه معنى الكلمة يتكون من كل ما يدور حول هذه الكلمة والعلامة المعجمية ليست معنى آخر سوى مكانها في النسق الذي ينضوي تحته».

من هنا يمكننا القول إنّ المعنى في البنيوية الأوروبية هو شكل وليس مادة (جوهرًا) وقد أكد سوسير ذلك بقوله: وبعبارة أخرى اللغة هي شكل وليست مادة».

هذا ما ميّز المعنى في البنيوية الأوروبية حيث احتل منزلة ثانوية بعد التركيب؛ لأن دي سوسير أراد أن يؤسس من نظريته اللغوية منهجا شكليا تركيبيا للغة مستقلاً بذاته؛ فاهتم بالشكل على حساب جوهر المادة؛ فالمعنى عنده محكوم بقوانين العلامة اللغوية وبالصلات ذات التعلّق الداخلي التي تكتسب قيمتها من ترابطها وتقابلها فيما بينها.

وهو «ما ميز البنيوية الأوروبية عن المنحى والاتجاه البنيوي الأمريكي. فقد قامت البنيوية الأمريكية التي هيمن عليها Bloomfield منذ الثلاثينات، كما أثر فيها الاتجاه السلوكي التوزيعي Le behaviorisme distributionnaliste على إبعاد كل وصف للمعنى من برنامجها وإقصائه؛ لأنّ بلومفيلد سعى في دراسته للغة إلى إبراز العلاقة بين المثير (Stimulus) والاستجابة (Response) بوصفها سلوكا بشريا، وما تتركه أو تتبعه تلك الاستجابة من آثار على الفرد متأثرا في ذلك بالمنهج السلوكي لواطسون Watson و يُعد إقصاء المعنى من الوصف اللغوي الدقيق الجانب السلبي في انجازاته...

فمعنى بلومفيلد لا يقع في الحقيقة داخل اللغة بل خارجها، ويعني في كل حال وظائف تواصلية وليس مضامين لغوية ... ولأن المعنى بالنسبة لبلومفيلد غير لغوي فقد استبعده من علم اللغة الصارم».

هذا يعني أن بلومفيلد في وصفه الدقيق للغة لم يعتمد إطلاقا على المعنى، بل انصب جل اهتمامه على التفسير الدقيق للسلوكات اللغوية انطلاقا من تحديد العلاقة بين المثير والاستجابة وما يتركانه من أثر على الفرد.